



لبنى القاسمي تبحث مع وفد برلماني فرنسي تطوير العلاقات

## لبنى القاسمي تبحث مع وفد برلماني فرنسي تطوير العلاقات التجارية بين البلدين

خلال عام 2006، بدورته أشاد الوفد الفرنسي بمستوى التقدم الحضاري والنمو الاقتصادي السريع الذي تشهده الإمارات. مؤكداً حرص فرنسا تطوير العلاقات باستمرار مع دولة الإمارات.

حضر اللقاء سعادة عبد الله أحمد آل صالح مدير عام وزارة التجارة الخارجية وسعادة باتريس باولي سفير الجمهورية الفرنسية لدى الدولة.

وشهدت العلاقات التجارية بين دولة الإمارات وفرنسا تطوراً كبيراً حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين من ستة مليارات و698/ مليون درهم في العام/2001 إلى أكثر من 10/ مليارات و922/ مليون درهم في عام/2006 و زاد إجمالي الصادرات وإعادة التصدير للدولة من 201/ مليون درهم إلى 271/ مليون درهم تركزت على مواد نسجية ومصنوعات من الحجر والجبس ومنتجات نباتية وآلات وأجهزة ومعدات ثمينة فيما زاد إجمالي واردات الدولة من فرنسا من ستة مليارات و497/ مليون درهم في العام/2001 إلى 10/ مليارات و651/ مليون درهم في عام/2006 تركزت على معدات النقل والآلات والأجهزة والمنتجات الكيماوية والغذائية واللدائن والمطاط.

لبنى القاسمي تبحث مع وفد برلماني فرنسي تطوير العلاقات التجارية بين البلدين

بحثت معالي الشبيخة لبنى بنت خالد القاسمي وزيرة التجارة الخارجية أمس الأول مع وفد برلماني فرنسي برئاسة لويس بياتكو العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها في مختلف القطاعات خاصة التجارية والاستثمارية.

وأشادت معاليها خلال اللقاء بالتطورات التي شهدتها العلاقات بين دولة الإمارات وفرنسا خلال السنوات الماضية خاصة في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والصناعية مشيرة إلى حرص دولة الإمارات على تنمية هذه العلاقات وتطويرها باستمرار بما يحقق المصلحة المتبادلة للبلدين والشعبين الصديقين. واستعرضت معاليها التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات مشيرة إلى أن الاقتصاد الإماراتي شهد العام الماضي انتعاشاً ملحوظاً وحقق معدلات نمو مرتفعة في كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بما يتماشى مع سياسة الدولة في مجال التنوع الاقتصادي حيث بلغ نمو الناتج المحلي خلال العام الماضي 5ر16 بالمائة ليصل إلى 698 مليار درهم.

وأشارت معاليها إلى البيئة الاستثمارية الجاذبة للدولة في مختلف القطاعات والتي ساهمت في تدفق الاستثمارات الأجنبية مباشرة بلغت قيمتها حوالي 19 مليار دولار



## مجلس التعاون

فستغلق وقتها المنافذ على خيال الرجل الذي يوقظ نائمته مجرد مرور عباءة سوداء أمامه، أو يد بيضاء يشق نورها عممة العباة وصلدة سوادها ليشتغل خياله فيكمل التفاصيل الباقية.

وهكذا تحصل على علاج كافي واف يحمي المرأة من سهام النظرات ومن تسديدها المصوبة!! ونسد أبواب الفتنة تماما على أختنا الرجل، فبالمقابل لن تكون هناك محاولات من المرأة لإشغال ذهنه خياله بعيداً عن تحريك ما كمن منزه! فلا يخيل عينين خاصا للسوق تحاول من خلاله إبراز جمال عينيها وسحرهما، ولا عباءة مستحدثة تتبع فيها أحدث خطوط الموضة.. تغيير مع مناسبة الخروج الذي تنهب إليه!! وسيعيش الجنسان في أمن وسلام بعيدين عن الخطر آمين من مكانه ومنحدرته ومزالقه!!

## أضواء

### مدن للنساء فقط !!

ربما كان الحل لقضية المرأة الشائكة في مجتمعنا هو إنشاء مدن للنساء فقط، يتجولن فيها على راحتهن، ويقتضين مصالحن، ويقدن سياراتهن دون مضايقات ذكورية أو تحرشات.. ولا ترقيم ولا يحزنون!! وبهذا نسد الذرائع ونقضي على الفتن ما ظهر منها وما بطن.. وما أندس تحت عباءة المرأة، وما اختفى وراء جدران البيوت المنيعه وستائرهما المسدلة!!

أمل زاهد

ولكن من تتخيلوا اعزائي كفاء كيف ستكون معالم مدن للرجال فقط وأخرى للنساء فقط برافقها ممارسها وشوارعها وجامعاتها، سنضفي على مشكلة الاختلاط في العمل وفتن مجالاته المختلفة - التي أغلقت طويلا دون المرأة سدا للذرائع - عن مصرعها لها، وبذلك نصل إلى حل ساحق مائق لمشكلة الآف الفتيات اللواتي يتخرجن في الجامعات ثم لا يجدن عملاً، ولن تصبح نسبيات النساء السعوديات خارج قوة العمل 6.60%، بل ستعادل كفة البطالة بين الجنسين (ومفיש حد أحسن من حد !!) ولا تنسوا أيضا أننا بذلك سنعزز خصوصيتنا السعودية ونؤكد تمسكنا بها وعرضا للواجب عليها، وذلك باستحداث ما يقوؤها ويزيد من تميزها فنستكون وقتها أول مجتمع إنساني فصل الجنسين في مدن مستقلة خاصة بكل منهما من حدة.

ولا تلق بالا عزيزي القارئ وعزيزتي القارئة للحقائق المستخرجة

## وزير الاقتصاد يفتتح معرض أوتوميكا الشرق الأوسط في دبي

حيث من المتوقع أن يصل إجمالي مبيعات كيموايات المركبات عالمياً إلى أكثر من 12 مليار درهم بحلول 2012 مما يدعم صناعة المركبات في المنطقة.

ويصنف معرض أوتوميكا الشرق الأوسط الآن في المرتبة الثانية ضمن شبكة المعارض العالمية التي تحمل اسم أوتوميكا.

ويعد معرض أوتوميكا جزءاً من سلسلة عالمية تضم 15 معرضاً لقطع غيار السيارات حول العالم من فرانكفورت وحتى بوينس آيريس ومن شنغهاي وحتى المكسيك.

ويعتبر معرض دبي ضمن المعارض الأكبر في العالم حيث أصبح معروفاً بأنه المنصة التجارية المؤثرة لصناعة السيارات العالمية لدخول منطقة الشرق الأوسط.



وزير الاقتصاد يفتتح معرض أوتوميكا الشرق الأوسط في دبي

افتتح معالي سلطان بن سعيد المنصورى وزير الاقتصاد فعاليات معرض أوتوميكا الشرق الأوسط الذي تنظمه إيوك ميسي فرانكفورت جي إم في مركز دبي التجاري العالمي.

ويحظى المعرض في دورته الجديدة بمشاركة 950 عارضاً من 45 دولة بزيادة تصل نسبتها إلى أكثر من 20 بالمائة مقارنة بالعام الماضي.

وأوضح إيكارد بروي المدير التنفيذي في ميسي فرانكفورت بالشرق الأوسط أن المعرض حرص في دورته الجديدة على تلبية احتياجات الأفراد من قطاع التجار.

وأشار إلى نمو سوق كيموايات المركبات العالمي بمعدل مناسب

## 17.8 مليار درهم إجمالي حجم الاستثمارات الأجنبية في أبوظبي

توجهات مدروسة لتشجيع المشروعات الاستثمارية الأجنبية التي تسهم في دعم الاقتصاد المحلي عن طريق نقل التكنولوجيا الحديثة، حيث لا يرتبط موضوع الاستثمارات الأجنبية في إمارة أبوظبي بالحاجة إلى رؤوس الأموال، بقدر ما يتعلق الأمر بنقل التكنولوجيا، ودعم الصادرات.

وباعتبار أن تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى أي بلد يلحق سلسلة من التكاليف البيئية العمودية والأفقية في أفراد البلد المستقطب لهذه الاستثمارات، حيث تسهم هذه التكاليف بدورها في تحقيق أهداف أبعد من موضوع جذب الأموال والتقنية الحديثة.

ويشير واقع تجربة إمارة أبوظبي في الاستثمار الأجنبي يشير إلى أن أغلب رؤوس الأموال المستثمرة في المشروعات الأجنبية داخل الدولة يتم الحصول عليها من خلال الاقتراض من البنوك التجارية والمؤسسات المالية المحلية.

أما الدافع الثالث من تشجيع الاستثمارات الأجنبية المتمثل في مساهمتها في توظيف مزيد من القوى العاملة، فهو لا يخدم كثيراً الإمارات، حيث يمثل الأجانب أكثر من 92% من مجموع العاملين لديها، وأكثر من 99% من العاملين في القطاع الخاص، الذي يتضمن أيضاً المنشآت والشركات الأجنبية.

رؤية إستراتيجية لجذب الاستثمارات الأجنبية وربطها بالخطط التنموية، حيث الوقت لربط الاستثمار الأجنبي في إمارة أبوظبي بالخطط التنموية، بعد أن بدأت الإمارة مرحلة جديدة تتسم بالتطور النوعي والجاذبية لحجز مكان متقدم في خارطة الاستثمار الأجنبي، تلحق بنهضة اقتصادها، الأمر الذي يتطلب بدوره خطوات أخرى مهمة لا تزال على قائمة الانتظار.

فلا بد من تطوير القوانين والأنظمة الاقتصادية، منها نظم الكفالة وقوانين العمل، وتوفير مزيد من الشفافية، وتطوير كفاءة المعلومات التي يحتاج إليها المستثمر الأجنبي وتعزيز وجود المستثمرين المنظملة للاستثمار الأجنبي بمقومات تنافسية أكبر.

والتوسع وتسهيل عملية مشاركة الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد المحلي فإن الإصرار على إصدار تشريع جديد سيخدم مزيداً من الحوافز والضمانات للمستثمر الأجنبي، في إطار المصلحة الوطنية، وبما يحقق المنافع من إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، وتحديث الصناعة المحلية، ورفع الكفاءة الإنتاجية، وفتح المزيد من فرص العمل المنتجة للمواطنين، وتحسين نوعية المنتج المحلي، وزيادة القدرة التنافسية للصناعة المحلية في الخارج، وارتداد أسواق عالمية جديدة.

وتركزت الرؤية الاستراتيجية للاستثمارات الأجنبية على المحاور والمعطيات التالية:

- أن يكون الاستثمار الأجنبي أحد الأركان الأساسية بالنسبة للسياسة الاقتصادية والتنمية لإمارة أبوظبي.

- توحيد المرجعية في التعامل مع المستثمر من خلال مركز الخدمة الشاملة، واتخاذ التدابير اللازمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي، وتوجيه الاستثمار الأجنبي نحو القطاعات والأشياء ذات الأولوية، وتمتية الشراكة بين المستثمرين المحليين والأجانب، والتعريف بفرص الاستثمار - تطوير وتحديث الأنظمة ذات الصلة بالتجارة والاستثمار، بهدف إحداث نقلة نوعية تتسجم مع متطلبات المرحلة الحالية وتلبي الاحتياجات المستقبلية وتوفر للمستثمرين المستحبات المرغوبة كافة.

- مواصلة الجهود لزيادة كفاءة وجاذبية المناخ الاستثماري من خلال مجموعة من الحوافز والسياسات السخية المدروسة بغاية تامة، وبما يتفق والمركزات الوطنية، مع ملاحظة أن عدم وجود ضرائب ليس من المحفزات القوية بالنسبة للمستثمر الأجنبي، مع التركيز في المستقبل على المحدثات الأخرى التي تبدو أكثر أهمية للمستثمر الأجنبي. وإعادة خريطة استثمارية شاملة وتفصيلية تتضمن المشروعات الاستثمارية (فرص الاستثمار) في إمارة أبوظبي على أن يتم تعديل هذه الخريطة بشكل دوري أو حسب المستجدات الداخلية والخارجية.

أكد التقرير الأسبوعي الذي تصدره إدارة الدراسات في دائرة تخطيط واقتصاد أبوظبي أنه في ظل حزمة من الإصلاحات والحوافز الاقتصادية التي انتهجتها إمارة أبوظبي مؤخراً لتدسين بيئتها الاستثمارية خلال الفترة الماضية، ارتفع حجم الاستثمارات الأجنبية، التي تم استقطابها خلال السنوات الماضية، إلى نحو (17,8 مليار درهم)، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أبوظبي، ووصفها أحياناً بالمرشحة لتلعب دوراً مهماً في دعم وتنوع القاعدة الاقتصادية المحلية، لا يزال منخفضاً نسبياً، بالنسبة إلى طموحات إمارة الإمارة وإمكاناتها وبتظهر التقرير أنه ومن خلال نظرة سريعة لمصادر الاستثمار الأجنبي المباشر في إمارة أبوظبي، يتبين أن الإمارة لم تستفد حتى الآن من المكانة العالمية المتميزة لشركائها التجاريين من الدول المتقدمة في المجال الصناعي والتقني.

فعلى الرغم من المعاملات التجارية الضخمة بين الإمارة والدول الصناعية الكبرى، مازال الاستثمار المشترك والتعاون التقني في ميدان الصناعة محدوداً.

وفيما تعمل إمارة أبوظبي حالياً على بلورة قانون يمهّد الطريق لمزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من الممكن أن يسمح هذا بإعطاء المستثمرين الأجانب حقوقاً ملكية تصل إلى نسبة 100%، في عدد من القطاعات، هناك ضرورة ملحة لإثارة النقاش والحوار حول الأهداف الحقيقية التي يمكن تحقيقها من الاستثمارات الأجنبية، وبالتالي توظيف هذا القانون لخدمتها.

وفي ظل عدم استقرار حجم التبادل التجاري بين إمارة أبوظبي وعدد من الدول الصناعية، الذي يتحكم فيه أسعار النفط بصورة أساسية، والتحرّكات الأخيرة لبعض هذه الدول، خاصة اليابان، للتوسع في إقامة صناعات مساندة لها خارج أراضيها، فإنه سيكون من المفيد إعادة النظر في استراتيجية التعاون الثنائي الاقتصادي مع هذه الدول خلال المرحلة المقبلة، بحيث يتم التركيز على اجتذاب الشركات الكبرى لإقامة صناعات تجميعية لها داخل الإمارة، مستفيدة من ذلك من توافر مصادر الطاقة الرخيصة والموقع الجغرافي المتميز وافتتاح الاقتصاد المحلي وبنيتها الأساسية المتطورة.

حيث إن قيام الصناعات التجميعية لسولة ومعدات مثل تشكيل أغلب صادرات الدول الصناعية إلى إمارة أبوظبي ولدى الإمارات، مثل السيارات والإلكترونيات ومكونات صناعة تقنية المعلومات، تخدم العديد من الأهداف، فيجانب ما يمكن أن توفره من دفعة قوية لتطوير ونمو الصناعات المحلية وزيادة اعتمادها في تنوع القاعدة الاقتصادية، يمكن لمثل هذه الصناعات التجميعية أن تلعب دوراً فعالاً في نقل وتوطيق التقنية المتطورة ورفع كفاءة الكوادر الوطنية.

كما يمكن أن تمثل حلقة وصل مهمة تساعد على تكامل حلقات الإنتاج المحلية، وبات الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل مصدراً مهماً لتمويل التنمية بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والشريعية على المدى البعيد، إذا نجحت الدولة في استقطاب الاستثمارات النوعية التي تخدم الأهداف الحقيقية لمخططات التنمية. فالاستثمارات الأجنبية ليست دائماً إيجابية.

والكثير الذي كتب حول أثر هذه الاستثمارات في الدول النامية يشير إلى جوانب سلبية عديدة، إلا أن الواقع يشير إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن أن تسهم بصورة كبيرة في نمو وتنوع القاعدة الاقتصادية في الدول النامية إذا ما تمت إدارة وتنظيم هذه الاستثمارات بصورة جيدة.

وبالنسبة لإمارة أبوظبي، التي تسعى إلى تقليل اعتمادها على النفط، هناك إدراك متنامٍ بضرورة تشجيع الاستثمارات الأجنبية كوسيلة من وسائل التنوع الاقتصادي. وقد سخرت الإمارة كافة إمكانياتها وفعاليتها العالمية المتنامية من عائدات النفط المرتفعة من أجل نهضة البنية التحتية الأساسية اللازمة لتطوير ودعم التنمية الاقتصادية في كافة المجالات.

وضمن هذا الإطار تم إطلاق عدد من المبادرات المهمة التي تركز على التنمية الاقتصادية وتدعم أنشطة الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي. وهناك

## مركز شؤون الإعلام يوزع إصداراً حول العلاقات بين الإمارات وسورية

والتشاور وطرح المبادرات فيما يستجد على صعيد التطورات الدولية والإقليمية.

وأشار الكتاب إلى محادثات القمة التي جرت في أبوظبي في ديسمبر عام 2006 بين صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة وعفامة الرئيس بشار الأسد والتي استعرضت العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين وسبل تعزيزها في مختلف المجالات وخاصة السياسية والاقتصادية وتناولت أهمية تفعيل التضامن العربي على ضوء الأوضاع التي آلت إليها المنطقة..

ورصد أيضاً وقائع زيارة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان للجمهورية العربية السورية الشقيقة في الفترة من 15 إلى 16 يوليو الماضي ولقائه بأخيه عفامة الرئيس بشار الأسد والتي جاءت تعبيراً لما تتسم به العلاقات من قوة ومثانة في ظل ما تركز عليه من روابط الأخوة وعوامل المحبة والوثام بين شعبي البلدين على مدى تاريخهما الحافل بالعلماء والإحجاز.

وألقي الكتاب الضوء على مظاهر التعاون الوثيق والبلدية المتميزة في الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية التي جمعت الإمارات وسوريا على قاعدة متينة مؤسسة على الإلتزام بتحتمية ترسيخ العمل العربي المشترك خاصة في التعاون الاقتصادي وإقامة مشاريع استثمارية تنموية تلقى الإحترام والتقدير على المستويين الرسمي والشعبي..

منوهاً بأن البلدين ارتبطا منذ تسعينيات القرن العشرين بالعلاقات من الإلتفاتات الأساسية التي دعمت وتدعت هذا التعاون الاقتصادي والتجاري للأمام منها إتفاقية التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري والتقني وإتفاقية منطقة التجارة الحرة وإتفاقية تجنب الإزدواج الضريبي وإتفاقية تشجيع وحماية الإستثمارات بين البلدين وغيرها من الإتفاقيات.



العلاقات بين الإمارات وسورية

العلاقات بين الإمارات وسورية

وأكد الكتاب أن العلاقات الثنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية هي إحدى العلاقات المتميزة على المستوى العربي والتي تجاوزت فعلها وزخما حدود البلدين والشعبين الشقيقين ليمتد إشرافها في باقي الأخوة في الوطن العربي لكونها علاقات بناءة تحقق مصالح شعوبها في الخير والنماء وتوطد ما يربطها من وشائج الأخوة وروابط التقارب.

وأوضح أن العلاقات الإماراتية - السورية تتميز بعمق الرؤية وقوة التلاقي والتفاهم والتنسيق في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وتنصف بأنها تجمع دوماً حول الواجب القومي وما يحمله من تضامن وتشاور في مختلف شؤون الأمة العربية وقضاياها مبنياً أن البلدين يرتبطان بأواصر أخوية ممتدة نفضت على قاعدة عرضية من الأسس الراسخة التي كرسها القائدان صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة وأخيه عفامة الرئيس بشار الأسد حفظهما الله .

استعرضت فقرات القمة بين البلدين الشقيقين وما ساهمت به من فتح آفاق رحبة للتعاون المشترك في كافة المجالات مشيراً إلى تناسق المواقف والرؤى في سياسة الدولتين تجاه القضايا الأساسية الضريبي والساحتين العربية والدولية وموضعا مدى الإهتمام الذي توليه قيادات البلدين للتباحث حول سبل دفع وتطوير العلاقات الثنائية بينهما

المتخصصة، علاوةً على توظيف أحدث نظم إدارة المشاريع وأنظمة البناء الميسر.

وذكر أن برنامج عمل الشركة الجديدة يتضمن تطوير مشاريع مجمعات الوحدات السكنية، لتوفير أكثر من ١٠ آلاف وحدة سكنية، تتوافق بين اللطال والسكان المسنين، بهدف تلائم متطلبات سوق الإسكان الميسر.

وعن كيفية التغلب على مشاكل التمويل، قال إن الشركة الجديدة ستعتمد مع إحدى شركات التمويل العالمية لتوفير صعب التمويل المناسبة لإحتياجات تمويل العقار، ومن خلال تقديم حلول تمويلية إستراتيجية مبتكرة حسب احتياجات العميل.

وأشار إلى أن من أهداف الشركة سدّ الفجوة الكبيرة بين العرض والطلب في السوق السعودي في قطاع الإسكان، وأن تلبية احتياجات العملاء والشريحة العظمى من المواطنين.

وعن سبب إطلاق الشركة قال إن تأسيس الشركة الجديدة يأتي في ظل ارتفاع معدلات الطلب على الوحدات السكنية بأسعار منخفضة.

وأشار إلى أن من أهداف الشركة سدّ الفجوة الكبيرة بين العرض والطلب في السوق السعودي في قطاع الإسكان، وأن تلبية احتياجات العملاء والشريحة العظمى من المواطنين.

وعن سبب إطلاق الشركة قال إن تأسيس الشركة الجديدة يأتي في ظل ارتفاع معدلات الطلب على الوحدات السكنية بأسعار منخفضة.

وأشار إلى أن من أهداف الشركة سدّ الفجوة الكبيرة بين العرض والطلب في السوق السعودي في قطاع الإسكان، وأن تلبية احتياجات العملاء والشريحة العظمى من المواطنين.

وأشار إلى أن من أهداف الشركة سدّ الفجوة الكبيرة بين العرض والطلب في السوق السعودي في قطاع الإسكان، وأن تلبية احتياجات العملاء والشريحة العظمى من المواطنين.

وأشار إلى أن من أهداف الشركة سدّ الفجوة الكبيرة بين العرض والطلب في السوق السعودي في قطاع الإسكان، وأن تلبية احتياجات العملاء والشريحة العظمى من المواطنين.

وأشار إلى أن من أهداف الشركة سدّ الفجوة الكبيرة بين العرض والطلب في السوق السعودي في قطاع الإسكان، وأن تلبية احتياجات العملاء والشريحة العظمى من المواطنين.

وأشار إلى أن من أهداف الشركة سدّ الفجوة الكبيرة بين العرض والطلب في السوق السعودي في قطاع الإسكان، وأن تلبية احتياجات العملاء والشريحة العظمى من المواطنين.

وأشار إلى أن من أهداف الشركة سدّ الفجوة الكبيرة بين العرض والطلب في السوق السعودي في قطاع الإسكان، وأن تلبية احتياجات العملاء والشريحة العظمى من المواطنين.

وأشار إلى أن من أهداف الشركة سدّ الفجوة الكبيرة بين العرض والطلب في السوق السعودي في قطاع الإسكان، وأن تلبية احتياجات العملاء والشريحة العظمى من المواطنين.

وأشار إلى أن من أهداف الشركة سدّ الفجوة الكبيرة بين العرض والطلب في السوق السعودي في قطاع الإسكان، وأن تلبية احتياجات العملاء والشريحة العظمى من المواطنين.

وأشار إلى أن من أهداف الشركة سدّ الفجوة الكبيرة بين العرض والطلب في السوق السعودي في قطاع الإسكان، وأن تلبية احتياجات العملاء والشريحة العظمى من المواطنين.

وأشار إلى أن من أهداف الشركة سدّ الفجوة الكبيرة بين العرض والطلب في السوق السعودي في قطاع الإسكان، وأن تلبية احتياجات العملاء والشريحة العظمى من المواطنين.

وأشار إلى أن من أهداف الشركة سدّ الفجوة الكبيرة بين العرض والطلب في السوق السعودي في قطاع الإسكان، وأن تلبية احتياجات العملاء والشريحة العظمى من المواطنين.

وأشار إلى أن من أهداف الشركة سدّ الفجوة الكبيرة بين العرض والطلب في السوق السعودي في قطاع الإسكان، وأن تلبية احتياجات العملاء والشريحة العظمى من المواطنين.

واستلام الحقائق والاتصالات وجاهزية العمل قبل التشغيل.

وذكر أن إدارة مطار ميونخ وضعت كل خبراتها وقدمت أحدث التطورات التقنية في العالم لتشغيل المبنى الجديد في مطار أبوظبي الدولي بهدف إحداث نقلة نوعية في حركة السفر والنشون وتلوي بإمارة أبوظبي.

والتي تكلفته الإجمالية لتوسعة وتطوير مطار أبوظبي الدولي حوالي 22 مليار درهم/ حوالي ستة مليارات دولار/ وينتهي العمل فيه عام 2010 ليستوعب 35 مليون مسافر سنوياً.

وصف مشروع مبنى المسافرين الثالث في مطار أبوظبي الدولي بأنه عصري ويضم أحدث التقنيات المتطورة والمبتكرة في مطارها تقدماً في العالم لدعم البنية التحتية للحركة الجوية في مطار أبوظبي.

وأضاف أن تكامل الأنظمة المختلفة والمباني سيبرز حتماً من الرعاية المحفمة للمسافرين كما سيعم جهود الارتقاء بفاعلية المبنى الجديد إلى أبعد الحدود.

ومن المتوقع أن يتيح مشروع توسعة مطار أبوظبي الدولي فرصة رفع قدرة المطار بحيث قادر على استيعاب أكثر من 40 مليون مسافر يومياً في مرحلته النهائية بالمقارنة مع سبعة ملايين مسافر في الوقت الحالي كما سيرفع حركة الشحن من 150 ألف طن سنوياً في الوقت الحالي إلى مليوني طن.

وجول التعاون مع إمارة دبي في تشغيل وإنشاء المبنى الجديد لمطار آل مكتوم، في جبل علي قال السيد تروانمان إن إدارة مطار ميونخ الدولي تتعاون مع حكومة دبي في هذا المشروع.

وكشف النقيب أيضاً عن مشاركة إدارة مطار ميونخ الدولي في إنشاء مطار قطر الدولي الجديد.

وأشار إلى أن إدارة مطار ميونخ قامت بإنشاء وتصميم العديد من المطارات العالمية مثل مطار كوالالمبور في ماليزيا وأثينا ومدريد وبروكسل وتعمل حالياً في مطار حيدر أباد في الهند كما أنها تقوم بالعمل في المبنى رقم 5 بمطار هيثرو في بريطانيا.

وذكر أنه يتطلع للعمل في المشروعات الجديدة لتحديث وإنشاء المطارات بدول مجلس التعاون الخليجي في المرحلة المقبلة.

وأكد أن شركة الاتحاد للطيران أصبحت لاعباً رئيسياً في سوق السياحة والسفر الأوربي انطلاقاً من مطار ميونخ مشيراً إلى أن هذه الشركة تحتل المرتبة الأولى في نقل السياح الأوروبيين من مطار ميونخ إلى جنوب شرق آسيا عبر أبوظبي وباتت تحظى بسمعة مرموقة في سوق السفر الأوروبي.

وقال إن هذا النجاح يرجع إلى التعاون الأملئ بين الاتحاد للطيران ومطار ميونخ الذي يتمتع بأفضل خطوط مع المدن الأوروبية لدرجة أنه تفوق على مطار فرانكفورت في تجميع الركاب الأوروبيين الراغبين في السفر إلى الشرق الأقصى انطلاقاً من ميونخ وعبر مطار أبوظبي الدولي.

## مسؤول ألماني : مشروع توسعة مطار أبوظبي يحقق قفزة عملاقة في حركة السفر

وقال السيد بيتر تروانمان رئيس مطار ميونخ الدولي أن دولة الإمارات تشهد حالياً نقلة نوعية في إنشاء المطارات لتعزيز موقعها على المستوى العالمي في حركة السياحة والنقل الجوي



مسؤول ألماني : مشروع توسعة مطار أبوظبي يحقق قفزة عملاقة في حركة السفر

وذكر في حديث خاص لوكالة أنباء الإمارات " وام " أن مشروع توسعة مطار أبوظبي الدولي سوف يحقق قفزة عملاقة في نمو حركة السفر والنشون الجوي من أبوظبي إلى العالم.

وأوضح أن مطار ميونخ الدولي الذي يشارك في إدارة العمليات التشغيلية في المبنى الجديد بمطار أبوظبي الدولي /تيرمنال 3/ يواصل العمل بنجاح في مشروعات مطار ميونخ مشيراً إلى أن هذا المبنى سيتم افتتاحه للمسافرين في غضون أسابيع.

ويتميز بمواصفات ومعايير عالمية تتواءم مع الطفرة الكبيرة التي تشهدها أبوظبي في حركة السياحة والنقل الجوي.

وقال إنه يراس وفد مطار ميونخ الدولي للمشاركة في معرض انشاءات وتجهيزات المطارات الذي يعقد في دبي غداً /الأثنين/ ويعتبر أكبر معرض دولي في العالم لصناعة المطارات وأشار إلى أن مطار ميونخ الدولي سوف يشارك أيضاً في إنشاء تيرمنال 4/ بمطار أبوظبي الدولي قريباً.

ويعد / تيرمنال 3 / وهو مبنى جديد لشركة طيران الاتحاد الأحدث في مطارات المنطقة ويستوعد أكثر من خمسة ملايين مسافر.

وأكد تروانمان أن شركة الاتحاد للطيران أصبحت لاعباً رئيسياً في حركة السياحة والسفر في أوروبا وتفتتح عدد غالية الشركات الكبرى نظراً لنجاحها في نقل المسافرين من المدن الأوروبية إلى الشرق الأوسط عبر مطار ميونخ وأبو ظبي.

وقال إن مطار ميونخ ينفذ أحدث برنامج لتشغيل المطارات في العالم في المبنى الجديد بمطار أبوظبي الدولي ويعرف باسم /اورات بروغرام/ ويعني التناك من عمليات التشغيل والنشون

## اللجنة العمالية - الكويتية تعقد اجتماعها بالكويت

تبدأ أعمال الدورة الرابعة للجنة العمالية -الكويتية المشتركة في العاصمة الكويتية اليوم الثلاثاء وتستمر يومين ويبحث خلالها الجانبان الاتفاق على خطة عمل وسبل دعم العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

ويترأس الجانب الكويتي في هذه الاجتماعات نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح فيما يترأس الجانب العمالي الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية يوسف بن علوي بن عبد الله.

وصرح سفير دولة الكويت المعتمدة لدى سلطنة عمان شاملان عبد العزيز الرومي لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) أنه سيتم خلال اجتماعات هذه الدورة الاتفاق على خطة عمل لتنفيذ الاتفاقيات التي تم اعتمادها في الدورات السابقة ومحاولة تذليل الصعوبات لتفعيلها.

وأضاف أنه سيتم مناقشة العديد من الموضوعات المرجحة على جدول أعمال الدورة التي من شأنها أن تسهم في دعم العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

وأوضح أنه سيتم خلال جلسة المباحثات بحث سبل تعزيز العلاقات الثنائية المتميزة التي تربط البلدين والشعبين الشقيقين وتحظى باهتمام كبير من قبل قيادات البلدين صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد وأخيه حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح اللذين يحرصان على ترسيخ دعائم هذه العلاقات وتعزيزها لما فيه خير ومصصلحة شعبي البلدين الشقيقين.

وأشار إلى أن الطرفين سيبحثان دعم وتطوير العلاقات بين عمان والكويت في كافة المجالات إضافة إلى تفعيل عمل اللجنة العمالية -الكويتية المشتركة في جميع المجالات الاقتصادية والتجارية والعلمية والاستثمارية والسياحية والطاقية.

ويبين أنه سيتم بحث تنشيط التعاون التجاري وزيادة حجم هذا التعاون بما يحقق تطلعات الشعبين العماني والكويتي اللذين تربطهما وشائج القربى والمصلحة المشتركة كما سيتم بحث عدد من القضايا الإقليمية والدولية ذات الأهتمام المشترك لاسيما المستجدات الراهنة في المنطقة.

وأشاد المشعلان بالعلاقات المتميزة بين السلطنة ودولة الكويت التي ترعاها قيادات البلدين الحريصتان حرص المسؤولين في البلدين على تحقيق هذه الرغبة للقائتين من خلال تفعيل التعاون في مختلف المجالات.

ونوه بما تشهده العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين من تطور وتزايد والتعاون المثمر القائم في شتى المجالات.

الكويت



مستثمرون سعوديون وخليجيين يطلقون شركة عقارية بـ300 مليون ريال

مستثمرون سعوديون وخليجيين يطلقون شركة عقارية بـ300 مليون ريال

مستثمرون سعوديون وخليجيين يطلقون شركة عقارية بـ300 مليون ريال

مستثمرون سعوديون وخليجيين يطلقون شركة عقارية بـ300 مليون ريال

مستثمرون سعوديون وخليجيين يطلقون شركة عقارية بـ300 مليون ريال

مستثمرون سعوديون وخليجيين يطلقون شركة عقارية بـ300 مليون ريال

مستثمرون سعوديون وخليجيين يطلقون شركة عقارية بـ300 مليون ريال

مستثمرون سعوديون وخليجيين يطلقون شركة عقارية بـ300 مليون ريال

مستثمرون سعوديون وخليجيين يطلقون شركة عقارية بـ300 مليون ريال

مستثمرون سعوديون وخليجيين يطلقون شركة عقارية بـ300 مليون ريال

مستثمرون سعوديون وخليجيين يطلقون شركة عقارية بـ300 مليون ريال